التطورات السياسية الداخلية في الجزائر ١٩٩٩-٢٠٠٢

الكلمة المفتاح: الداخلية، الجزائر، السياسية.

سولاف عبد الرحمن ناجي أ.د موفق هادي سالم
جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الانسانية
Tuvana055@gmail.com dr.movq70@gmail.com

الملخص

كان عهد الرئيس اليامين زروال في الجزائر ١٩٩٤-١٩٩٨ الذي لم يستطع أَنْ يغير شيئًا في الجزائر، إذ انتشرت أعمال العنف أكثر من ذي قبل، فضلًا عن الصراع بين مختلف القوى السياسية من جانب والصراع بين الحكومة والمؤسسة العسكرية من جانب آخر وفشلها بإدارة الأزمة السياسية، إذ لم تُلبِ رغبات الشعب الجزائري في مواكبة التغيرات على الساحة السياسية، فضلًا عن فشله في إدارة ملف الحوار مع الإسلاميين، وأخيرًا فإنَّ اليامين زروال قد ترك الحياة السياسية ليأتي من بعدهُ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ليضع حدًا للأزمة السياسية في الجزائر، فقد حظى بوتفليقة بتأييد مناصريه بعد فوزهُ في الانتخابات ليبدأ بإصلاحات عدة شملت اصدار قوانين منها قانون الوئام المدنّي، والذي بواسطته حل نوع من الاستقرار في الجزائر.

المقدمة

ان المتتبع لتاريخ الجزائر المعاصر لابد له من الوقوف على أدق التفاصيل لمعرفة من يقف وراءها، لاسيما وان للجماعات الإسلامية عمق سياسي واجتماعي في ذلك البلد، والتي بات تأثيرها واضحًا وكبيرًا على مكونات الشعب الجزائري، لذلك لابد لنا من توجيه تركيزنا على تلك الجماعات المتطرفة التي جعلت من الشعب الجزائري درعًا لمواجهة الحكومات التي توالت على حكم الجزائر في تسعينيات القرن العشرين، وتسببت بإحداث كبيرة راح ضحيتها الالاف من الجزائريين، وبطبيعة الحال فأن ما جرى لم يكن وليد الصدفة بل له مسبباته التي ظهرت بعد الاستقلال، فكان لتدخلات الجيش وضعف الاداء الحكومي اثرًا كبيرًا عن الجانب الاداري فضلًا عن الجانب الاقتصادي والسياسي ولاسيما بعد ظهور التعددية الحزبية ١٩٨٩، بعدما كانت الجزائر تحت سيطرت الحزب الواحد خلال المدة ١٩٦٢-١٩٨٩، تلك الاسباب كانت مجتمعه والتي عجلت في بدء إشعال الحرب الاهلية في الجزائر ١٩٩٢.

استندت الدراسة إلى مجموعة من الاشكاليات ليتم الاجابة عنها داخل ثنايا الدراسة وهي:.

١. كيف وجدت الجزائر نفسها بعد انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسًا للبلاد؟

٢. ما الذي افرزهُ القانون المدنّي في الجزائر؟

٣. هل كان للانتخابات التشريعية والمحلية دور كبير في الحد من النشاط السياسي للمجاميع والاحزاب الاسلامية؟

شمل البحث ثلاث محاور تناول الأول الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٩ ، فيما تطرق المحور الثاني ما يخص قانون الوئام المدنّي، أما المحور الثالث فقد أختص بالانتخابات التشريعية والمحلية ٢٠٠٢.

أوّلًا: الانتخابات الرئاسية نيسان ١٩٩٩:

بعث اليامين زروال[١] ، في الثاني من كانون الثاني ١٩٩٩ برسالة إلى الأحزاب يدعوهم إلى تعيين ممثليهم في اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات الرئاسية[٢]، وفي الوقت ذاته تعهدت حكومة إسماعيل حمداني على إجراء انتخابات نزيهة وشفافة ضمن برنامج حكومته الذي عرضه على المجلس الوطني الشعبي، للمصادقة عليه في السابع من كانون الثاني ١٩٩٩، وعلى الرغم من استمرار الوضع الأمني المتدهور في الجزائر أكد رئيس الحكومة إسماعيل حمداني[٣]، أَنَّ الإرهاب لم يعدّ يشكل تهديدًا، وإنْ كان لا يزال يحتفظ ببعض القدرات لإيذاء المواطنين، فضلًا عن تمسك الجزائر باستئصال الإرهاب منها[٤]، وبعد الإعلان عن تحديد موعد الانتخابات الرئاسية في الحادي عشر من شباط ١٩٩٩[٥]، بدأت الأحزاب بالتحالفات والتكتلات السياسية وحصلت انقسامات داخل بعضها، وذلك بعدما تقدّم مجموعة من الراغبين على الترشح للانتخابات الرئاسية المبكرة، إذ أصبح عددهم ٣٠ شخصًا في نهاية شباط، لغرض الترشح للانتخابات الرئاسية المبكرة، وبقيت القائمة مفتوحة للسماح دخول مرشحين جدد[٦].

أنتجت المرحلة السياسية بروز ثلاثة تيارات على الساحة السياسية في الجزائر، التيار الأوّل: التيار الوطني المعبر عن النظام، الذي حكم الجزائر منذ الاستقلال، ويتمثل بجبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، والتيار الثاني: التيار الإسلامي، المتمثل بحركة مجتمع السلم برئاسة محفوظ نحناح[٧] ، التيار الثالث: التيار الديمقراطي الذي يقسم

على قسمين، الأَوّل: الاستئصالي المعارض لكُلّ حوار مع الإسلاميين، والثَّاني: التوافقي الذي يمثله ممن يبحثون عن حل للأزمة مع الاحتفاظ على الثوابت الوطنية للأزمة الجزائرية[٨].

في الثامن والعشرين من شباط ١٩٩٩، قدّم المرشحون طلباتهم إلى المجلس الدستوري الذي وضع بدوره الشروط اللازمة التي تنطبق على كُلّ مرشح ينوي الاشتراك في الانتخابات أهمها حصول المرشح للانتخابات على ٧٥ ألف توقيع في ٢٥ ولاية مختلفة على أَقل تقدير [٩]، وفي الحادي عشر من آذار ١٩٩٩ حسمت ملفات المترشحين بحسب الشروط التي وضعها المجلس، ولم يبقَ سوى ٧ مرشحين وعلى رأسهم عبدالعزيز بوتفليقة [١٠] يمثل التيار الوطني، وعرف بمرشح الإجماع أو مرشح السلطة والقوى المؤثرة فيها[١١]، وحظي بدعم الائتلاف السياسي الجديد، الذي ضمَّ جبهة التحرير الوطني، وحزب التجمع الوطني الديمقراطي، والمثقفين من حركة النهضة، وحركة حماس، لذلك عُرِفَ عبدالعزيز بوتفليقة بمرشح الإجماع الوطني[١٢].

أَمّا المرشحون الستة الذين حظوا بمصادقة المجلس الدستوري فهم: حسين آيت أحمد[١٣] مرشح جبهة القوى الاشتراكية، ومولود حمروش[١٤]، الذي يمثل التيار الوطني، ورئيس الوزراء السابق مقداد سيفي[١٥] ، عبدالله جاب الله [١٦] وهو المرشح الوحيد الذي طرح نفسه مرشحًا إسلاميًا، ويمثل حركة النهضة، فضلًا عن المرشح الذي حظي بدعم الإسلاميين وهو أحمد طالب الإبراهيمي[١٧]، وأخيرًا المنافس القوي لعبدالعزيز بوتفليقة يوسف الخطيب[١٨]، ممثل التيار الوطني[١٩].

ومن المرشحين الذين لم يحظوا بموافقة المجلس الدستوري محفوظ نحناح، الذي رُفِضَ، بسبب عدم توافر شرط المادة ١٥٧ البند ١٢ من قانون الانتخابات والمتعلق بشهادة إثبات المشاركة في الثورة التحريرية، على الرغم من قبول ترشحه في انتخابات ١٩٩٥، وسلمت رسالة احتجاج إلى المجلس الدستوري لقراءة الملف مرة أُخرى، لكن من دون نتيجة، مِمَّا دفع حركة حماس إلى دعم المرشح عبدالعزيز بوتفليقة[٢٠]، في حين لم يحظَ كُلّ من نور الدِّين بوكروح[٢١] ، مرشح حزب التجديد الجزائري ولويزا حنون عن حزب العمال، ورئيس الحكومة السابق سيد أحمد غزالي[٢٢]،على مصادقة المجلس الدستوري، وذلك بسبب عدم توافر شروط

المادة ١٥٩ الفقرة الثانية من قانون الانتخابات التي تنص على جمع ٧٥ ألف توقيع في ٢٥ ولاية على الأقل للمرشح للانتخابات الرئاسية[٢٣].

في الخامس والعشرين من آذار ١٩٩٩ بدأت الحملة الرسمية للانتخابات الرئاسية، طالب كُلّ من حسين آيت أحمد وعبدالله جاب الله بضرورة حضور مراقبين دوليين لمراقبة الانتخابات وإعطاءها مصداقية أَكبر، لكن لم يستجب أحد لهؤلاء مع انطلاق المرشحين لحملتهم الانتخابية، اعتمادًا على برامجهم، وتركزت تلك البرامج على الدعوة إلى الحوار والمصالحة الوطنية، وضرورة إنقاذ البلاد وإخراج الجزائر من أزمتها، فضلًا عن النهوض بالتنمية، وتحسين الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري[٢٤].

بدت هناك مخاوف لدى المرشحين الستة من انحياز الجيش لمرشح الإجماع عبدالعزيز بوتفليقة، لذا طالبت بحياد الجيش الذي بدوره أعلن عن حياده، وأَنَّهُ يسمح للشعب الجزائري من التعبير عن اختياره الحر من دون ضغط أو إكراه[٢٥]، إِلَّا أَنَّ ذلك لم ينهِ مخاوف المرشحين الستة بأنْ تكون النتيجة محسومة لمرشح الإجماع عبدالعزيز بوتفليقة[٢٦].

في الثاني عشر من نيسان ١٩٩٩ انتهت الحملة الانتخابية، وفي اليوم التالي بدأَ التصويت الخاص في الجزائر، وعلى إثرها وبعد ساعات قليلة أَصدر المرشحون الستة بيانًا أشاروا فيه إلى وقوع حالات تزوير بعملية الاقتراع لمصلحة عبدالعزيز بوتفليقة، وطالبوا بضرورة تدخل اليامين زروال وإلغاء نتائج الانتخابات، وطالبوا منهُ تحديد موقفه حيال ما يجري في الجزائر، لكن بتصرف فاجئ الجميع هو تحول الوسائل الإعلامية المسموعة والمرئية لدعم الجميع لاسِيَّمَا عبدالعزيز بوتفليقة، وأكد الرئيس اليامين زروال على مضيه في المسار الانتخابي، وأَنَّ المرحلة الانتخابية قد دخلت مرحلة لا رجعة فيها[٢٧].

وفي مساء الرابع عشر من نيسان أعلن المرشحون الستة عن انسحابهم الجماعي من الانتخابات الرئاسية المسبقة، وأعلنوا أَنَّ قرار الانسحاب جاء بعد إصدار السلطة عن نكران حق المواطنين بتقرير مصيرهم واختيار رئيسهم، وعدم التزام رئيس الجمهورية وحكومته بتعهداتهم بإجراء انتخابات نزيهة وشفافة[٢٨].

دفع قرار انسحاب المرشحين إلى ردّ إعلان اليامين زروال في اليوم ذاته إذ أكد أَنَّ العملية الانتخابية مستمرة بصفة عادية، ولن يسمح بأي عرقلة أو أي محاولة تقود البلاد إلى الوراء،

ووصف انسحاب المرشحين بأَنَّهُ قرار سياسي وتقصير للواجب، وإخلال للمسؤوليات الواجبة على المرشحين تحملها، فضلًا عن عدم صلاحية التبريرات التي قدمها المرشحون، وأَنَّهُ كان على إصغاء تام للمطالب والتظلمات التي يقدّمها المرشحون والأحزاب منذ قرار إجراء الانتخابات الرئاسية مرورًا بمراحلها النهائية، وأَنَّ الدولة عملت كُلّ ما بوسعها في تلبية المطالب، وتمكين المؤسسات من توفير الشروط اللازمة كُلّها للانتخابات، واختتم إعلانه بدعوة المواطنين إلى التصويت بكثافة(٢٩).

يتضح مِمَّا سبق أَنَّ قرار انسحاب المرشحين الستة والمطالبة بإلغاء الانتخابات من أساسها وضع الدولة الجزائرية بموقف حرج أمام الشعب الجزائري والعالم كُلّه، لغرض خلط الأوراق للعناصر السياسية كُلّها، التي أعدت سلفًا منذ قرار انسحاب الرئيس اليامين زروال.

كان قرار المنظمين للانتخابات الحرص على مواصلة إجراء العملية الانتخابية، وذلك ما فسره رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بأَنَّهُ يتأسف لانسحاب المرشحين الستة، إلَّا أَنَّهُ ليس من صلاحية رئيس الجمهورية ولا لجنة الانتخابات إلغاء عمليّة الاقتراع وتوقيفها، بل من اختصاص المجلس الدستوري، إلَّا في حال ثبوت التزوير، واختتم قوله: "**كُلّ ما نقوله هو قرار الانسحاب كان للتهرب من المسؤولية المخولة للمرشحين**"(٣٠).

لم تتوقف علمية إجراء الانتخابات وجرت في الخامس عشر من نيسان ١٩٩٩ في غياب المرشحين الستة وممثليهم، وكأَنَّ المشهد الانتخابي قد تحول إلى استفتاء على المرشح عبدالعزيز بوتفليقة فقط، وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات ٦٠,٢٥%، وحصل عبدالعزيز بوتفليقة على نسبة ٧٣,٧٩% من الأصوات، وذلك ما يؤهله لتوليه السلطة في الجزائر(٣١)، والجدول (١) يبين نتائج الانتخابات.

نتائج الانتخابات الرئاسية المبكرة في الخامس من نيسان ١٩٩٩[٣٢].

ت	النتائج	عدد الأصوات	المرشحون	عدد الأصوات	النسبة
١	المسجلون	١٧,٤٨٨,٧٥٩	١. عبدالعزيز بوتفليقة	٧,٤٤٥,٠٤٥	%٧٣,٧٩
٢	المصوتون	١٠,٦٥٢,٦٢٣	٢. أحمد طالب الإبراهيمي	١,٢٦٥,٥٩٤	%١٢,٥٣
٣	المعبر عنها	١٠,٠٩٣,٦١١	٣. سعد جاب الله عبدالله	٤٠٠,٠٨٠	%٣,٩٥
٤	المطلقة والملغاة	٥,٠٤٦,٨٠٧	٤. حسين آيت احمد	٣٢١,١٧٩	%٣,١٧
			٥. مولود حمروش	٣١٤,١٦٠	%٣,٩
			٦. مقداد سيفي	٢٢٦,١٣٩	%٢,٢٤
			٧. يوسف الخطيب	١٢١,٤١٤	%١,٢٢

يتبين من الجدول (١) أَنَّهُ على الرغم من انسحاب المرشحين والمقاطعة للانتخابات فإِنَّ أحد طالب الإبراهيمي قد حصل على نسبة جيدة من الأصوات، مِمَّا يدلّ على أَنَّ التيار الإسلامي لَهُ قوّة في الشارع الجزائري.

على الرغم من الخلافات التي جرت بشأَن الانتخابات والتشكيك في نتائجها وتوجيه انتقادات حولها، استطاع عبدالعزيز بوتفليقة أَنْ يصبح الرئيس السابع للجزائر، وبعد أَنْ أدى اليمين الدستوري توجّهَ إِلى تشكيل حكومته الجديدة، لكنه قد تأخر ما يقارب ستة أشهر، وفي أثناء ذلك استمرت حكومة إسماعيل حمداني بصفة حكومة تصريف أعمال، حتّى تشكيل الحكومة الجديدة باختيار من الرئيس المنتخب، لكن تأخير تشكيل الحكومة الجديدة سببه الصراع الذي ظهر بشأَن اختيار المرشحين للمناصب الحكومية بين الرئيس الجديد عبدالعزيز بوتفليقة والمؤسسة العسكرية، فكانت نقطة الاختلاف بشأَن أحمد بن بيتور[٣٣]، بصفة رئيس وزراء، ويزيد زرهوني، إذ إِنَّ الأخير كان مقرّبًا من الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، وطرح ترشيحه ليكون سكرتيرًا لوزير الدفاع، لكن الجنرالات رفضت ذلك الاختيار، وعدَّت أَنَّ الرئيس بدأَ يتجاوز الخطوط الحمراء، فجرى تعيين زرهوني وزيرًا للداخلية[٣٤]، ومن المعروف أَنَّ وزارة الدفاع هي من تتولى المشهد السياسي في الجزائر آنذاك.

بدأَ الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة بتعيين بعض أنصاره في مناصب متنوعة، ليضمن لَهُ أنصارًا، بعيدًا عن المؤسسة العسكرية، إِلَّا أَنَّهُ لم يستطع تعيينهم، إِلَّا في مناصب ليست ذات فاعلية بأرض الواقع، على كُلّ حال ففي الثالث والعشرين من أيلول ١٩٩٩ جرى تعيين أحمد بن بيتور[٣٥] رئيسًا للحكومة الجزائرية، وقسمت التشكيلة الوزارية على ٩حقائب وزراية، منحت

لحزب التجمع الديمقراطي ذي الأغلبية البرلمانية، وحصل حزب جبهة التحرير الوطني على ٣ حقائب، و٣حقائب أُخرى لحزب حركة مجتمع السلم، في حين حصلت حركة النهضة والتجمع من أَجل الثقافة والديمقراطية على حقيبتين ومنح حقيبة وزارية لكُلّ من التحالف الجمهوري وحزب التجديد الجزائري، وتعيين أحمد أويحيى[٣٦]، وزيرًا للعدل، وبتلك التشكيلة نجحت المؤسسة العسكرية مرة أُخرى بإحاطة الرئيس الجزائري بأتباعها[٣٧].

اتجه عبدالعزيز بوتفليقة بعد تشكيل الحكومة إلى تنفيذ برنامجه الانتخابي، الذي أعلن فيه عن لَمّ شمل الجزائريين جمعيهم مهما تعددت مشاريعهم السياسية والإيديولوجية، وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية، ومكافحة الإرهاب ومقاومته، فضلًا عن إعادة ثقة الشعب بالسلطة، وإعادة مكانة الجزائر بين الدول العربيّة والأجنبية، وفتح آفاق المجال الاقتصادي[٣٨]، وأكد ذلك عندما صرح في السابع والعشرين من نيسان ١٩٩٩: "**بأَنَّ الجزائر دولة مريضة بالفساد.. دولة مريضة في إدارتها.. مريضة بتبذير الموارد العامة.. أضعفت الروح المدنية وأبعدت القدرات وهجرت الكفاءات.. وشوهت مفهوم الدولة**"[٣٩]، وعليه أعلن عن ضرورة معالجة الأمر الداخلي، إذ طرح حلولًا، منها ما يسمى بقانون الوئام المدنيّ، وهذا ما سنوضحه في الصفحات الآتية.

ثانيًا- قانون الوئام المدنيّ:

سعى الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة إلى إبعاد نظر المشككين في نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت في الخامس عشر من نيسان ١٩٩٩، لذا بدأَ في البحث عن سياسة تعطيه الشرعية الكافية لإبعادهم، وبعد طرح تنفيذ برنامجه الانتخابي، ولاسِيَّمَا فيما يتعلق بإعادة الأمن وإنعاش الاقتصاد، فكانت خطوته الأولى في إعلانه في السادس والعشرين من حزيران ١٩٩٩عن عفو جزئي، للموظفين في الدولة الجزائرية، ثمَّ طور العفو في النصف الثاني من١٩٩٩[٤٠].

جرى إعداد قانون الوئام المدنيّ الذي حلَّ محل القانون الذي أصدره الرئيس اليامين زروال في ١٩٩٥، الذي عرف بقانون الرحمة، إلَّا أَنَّه لم يعدّ معمولًا به في عهد الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، لأَنَّهُ أراد أَنْ يضع لمساته على القانون، فاشترط أَنْ يصاغ قانون الوئام المدنيّ، وَأَنْ يجري مناقشته في البرلمان، ومن ثمَّ عرضه للتصويت عليه في الثالث عشر من تموز ١٩٩٩[٤١]، وبعد ذلك جرت إعادة صياغته من لدن البرلمان والأوساط الحزبية بصفته قانونًا

تشريعيًا، أعيد لرئاسة الجمهورية مرة أُخرى لتوقيعه في الأَوّل من آب ١٩٩٩، ووقّع عليه الرئيس بوتفليقة، وجرى تحديد السادس عشر من أيلول ١٩٩٩ للاستفتاء عليه من لدن الشعب الجزائري[٤٢].

إذ وضع في الاستفتاء السؤال الآتي : هل أنت مع السلم المدنيّ؟ وعلى أَنْ تكون الإجابة بـ(نعم)، أو (لا)، وفي الواقع فقد نصَّ ميثاق السلم والوئام المدني على العفو عن الإسلاميين الذين تمردوا على النظام، لكنهم لم يتورطوا بأحداث العنف، والإرهاب، فضلًا عن إحالة كُلّ من ثبت تورطه في دماء الجزائريين إلى المحاكم، وإتاحة فرصة لمن يعلن التوبة واستسلامه وإلقاء سلاحه في تخفيض عقوبته بموجب قانون الوئام المدنيّ، الذي عَدَّ أكثر تسامحًا من قانون الرحمة لعام ١٩٩٥، وبعد ثلاثة أيام من إجراء الاستفتاء أعلنت النتائج وشارك في الاستفتاء ١٧ مليون جزائري وصوّت أكثر من ١٤ مليون بـ(نعم) للاستفتاء و٣ مليون من بين الأصوات المصوتة بـ(لا) والملغاة[٤٣]. أسهمت نسبة تصويت الشعب الجزائري التي بلغت ٨٥,٣% وبلغت نسبة٩٨,٦٣% من المصوتين بـ(نعم) في منح الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة شرعية سياسية ودستورية أقوى مِمَّا عليها في انتخابات الخامس عشر من نيسان ١٩٩٩[٤٤] من جهة، وتأكيد رغبة الشعب الجزائري في السلم والبحث عن الاستقرار، والديمقراطية، والتنمية من جهة أخرى[٤٥].

حظي قانون الوئام المدنّي بتأييد من لدن بعض الإسلاميين، على رأسهم عبّاس مدني، الذي بعث برسالة إلى الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة في الثالث عشر من حزيران ١٩٩٩، أي قبل إجراء الاستفتاء حث فيها الانضمام للسلم[٤٦]، فضلًا عن تأييد الجيش الإسلامي للإنقاذ وعلى رأسهم عبدالقادر حشاني، الذي بعث أيضًا رسالة إلى الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة في التاسع والعشرين من آب ١٩٩٩ أكد فيها: "**رأينا في هذا الأمر الجليل أمر المصالحة الوطنية الذي أثار اهتمام دعاة الصلح والسلم، وحرك أهل العلم والنصح.. الصلح الذي يمحو.. الجزائر آثار محنتها الأليمة بإطلاق سراح المساجين، وكشف حال المفقودين، كفالة كُلّ الثكالى واليتامى.. إنَّ المصالحة الوطنية ثمرة.. وحان قطافها، والسعيد من يكون صاحبها**"[٤٧]، فضلًا عن تأييد أحمد طالب الإبراهيمي الذي أيد سياسة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة الرامية إلى وقف إراقة الدماء، واستعادة الأمن والسلم، ورفع المعاناة عن الشعب الجزائري[٤٨].

قبيل إجراء الاستفتاء استغل الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة الذكرى السنوية لعيد الاستقلال في الخامس من تموز ١٩٩٩ عن إصداره قراره العفو الشامل عن آلاف السجناء بتهمة مساعدة الجماعات المسلحة بطريقة أو بأخرى، وبعد ذلك جرى فتح باب التوبة لكُلّ جزائري ضاقت به السبل لسبب أو آخر[٤٩].

في الحادي والعشرين من تشرين الثاني ١٩٩٩ أُغتيل أوّل من أيد قانون الوئام المدنيّ عبدالقادر حشاني بعدما أطلق عليه النّار في منطقة باب الوادي في العاصمة الجزائرية[٥٠]، كانت الجماعة المسلحة (Groupe Islamique arme') بزعامة عنتر الزاوبري والجماعة السلفية للدعوة والقتال قد أعلنت معارضتها لأي حوار أو مصالحة في الجزائر[٥١].

بعد مرور ستة أشهر من الإعلان عن قانون الوئام المدنيّ، وهي المُدّة التي وضعتها الحكومة الجزائرية لتسليم الأسلحة والاستسلام أعلن مدني مرزاق في العاشر من كانون الثاني ٢٠٠٠ عن حل تنظيم الجيش الإسلامي للإنقاذ، وكما هو معروف فإنَّ الجيش الإسلامي للإنقاذ دخل في الهدنة من جانب واحد منذ ١٩٩٧، وأكد مرزاق في البيان ذاته محاربة العناصر المنبثقة من الجماعات الإرهابية التي رفضت إلقاء السلاح وتسليم عناصرها إلى السلطة، وفي الثاني عشر من كانون الثاني أعلن الجيش الإسلامي عن حل التنظيم نفسه بصورة رسمية بعد الحصول على امتيازات الاستفادة من القانون استطاع أفراده الحصول على الحرية، وفي اليوم التالي أي في الثالث عشر من كانون الثاني ٢٠٠٠ كانت نهاية المُدّة التي أَقرّها بوتفليقة للإفادة من قانون الوئام المدنيّ، إذ امتثل للقانون ما يقارب ٨٠% من أعضاء الجماعات المسلحة، وسلّموا أسلحتهم إلى السلطة، إذ شمل قانون الوئام ما يقارب٢٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ عنصر من المعتقلين الإسلاميين بالإفراج عنهم، وأفادَ كُلّ من مدني مرزاق وعدد كبير من أمراء الجيش الإسلامي من قانون الوئام المدنيّ وجرى التحاقهم بعوائلهم[٥٢].

في حين رفضت بعض الجماعات المسلحة قانون الوئام المدنيّ، كالجماعة الإسلامية المسلحة GIA، والجماعة السلفية للدعوة والجهاد، على الرغم من محاولة بعض عناصر الجماعة الأخيرة من إيقاف القتال والدخول في قانون الوئام المدنيّ، لذا بدأت حاله الانشقاق بين الجماعة السلفية، فبعض العناصر خرجت ودخلت في قانون الوئام والمتبقي منها قررت العودة إلى الجبال واتخاذها محطة للعمليات المسلحة مع عناصر الجماعة الإسلامية المسلحة[٥٣].

على الرغم من إعلان قانون الوئام المدنيّ، إلَّا أَنَّ مناطق البليدة، والبويرة، وبومرداس، والمدية، وتيبازا، شهدت أعمال عنف واستهدفت المدنيين وقوات الأمن، في حين استعادت مدن وولايات أمنها في ٢٠٠٠ منها معسكر، وغليزان، وسيدي بلعباس، وقسنطينة، وسطيف، ومنطقة الأوراس، على الرغم من حدودها الجبلية كثيفة الأشجار، إلَّا أَنَّها أصبحت في منأى من الاعتداءات الإرهابية للجماعات الإسلامية المسلحة في الجزائر[٥٤].

عملت الحكومة الجزائرية على معالجة قانون الوئام المدنيّ، بتمديده لغرض الإفادة منهُ للذين تركوا سلاحهم بعد الثالث عشر من كانون الثاني ٢٠٠٠ والدخول فيه ، وأستفاد من ذلك العفو حتىّ الخامس من تموز ٢٠٠٠ ما يقارب ٢٠٠٠ شخص، وبعض الباحثين قدرهم بنحو ١٨ ألف شخص[٥٥]

في السادس والعشرين من آب ٢٠٠٠ أقدم أحمد بن بيتور على تقديم استقالته لرئاسة الجمهورية، ووضح أسباب استقالته إنَّ الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، عملَ على فرض سلطته في تشكيلة الحكومة، قائلًا: "**لقد حرمتني من أهم صلاحياتي الدستورية**"[٥٦]. ويفسر ذلك وجود تدخل في عمل الحكومة من لدن رئيس الجمهورية عبدالعزيز بوتفليقة، لغرض المجيء بتشكيلة حكومية تابعة لَهُ، وذلك واضحًا من الخلاف الذي دار بين رئيس الجمهورية والمؤسسة العسكرية، والذي أدى إلى تأخير تشكيل الحكومة لستة أشهر، على الرغم من ذلك، ثمَّ المجيء بحكومة من دون رضا عبدالعزيز بوتفليقة.

ساعدت ظروف التسعينيات وبداية ٢٠٠٠ على هيمنة عبدالعزيز بوتفليقة على الوضعين السياسي والمؤسساتي في الجزائر، إذ ساعدت الوفرة المالية بعد ارتفاع أسعار النفط، الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة في جني ربحًا كبيرًا ، إذ قام بشراء ذمم المعارضة والأحزاب والكثير من الصحف، فضلًا عن إحالة عدد كبير من القادة والضباط العسكريين إلى التقاعد لبلوغهم السن القانوني، وَمِمَّا هيئ إلى ظهور جيل جديد من القادة العسكريين من الذين تخرجوا في المدارس العسكرية الجزائرية بعد الاستقلال، ولم يسبق لهم وجود بتدخلهم بصراعات ما بعد الاستقلال، فضل عدم الدخول في العمل السياسي، وسعيهم فقط لتحويل الجيش الجزائري إلى جيش محترف، وعدم السماح لعودة تكرار تجربة التسعينيات، التي أضرت كثيرًا بالمؤسسة العسكرية والجيش ومهامه في الجزائر[٥٧]، وهيئ ذلك الوضع للرئيس عبدالعزيز بوتفليقة في أيلول ٢٠٠٠ على تعيين علي بن فليس[٥٨]، رئيسًا للوزراء خلفًا لابن بيتور[٥٩].

شُكلت حكومة من وزراء مقربين، منهم: العربيّ بلخير، والشريف مساعدية[٦٠]، وبالتحالف مع التيارات الإسلامية الثلاثة، والعلمانية، والوطنية، وذلك لسعي حكومة عبدالعزيز بوتفليقة بالتنوع في التوجّه الحكومي على أَنْ لا يكون توجه محدود، وعلى أَنْ لا يحسب على أي طرف بل يكون حرًا في سياسته، لكن في الحقيقة كان لعبدالعزيز بوتفليقة هيمنة واضحة على المسار الحكومي[٦١]، وركز برنامج الحكومة على شعار الفعالية الحكومية، وأَنَّها ستكون متميزة باتخاذ القرارات والفعالية في تطبيق القرار على أَرض الواقع، وجاء البرنامج على دعم مكاسب الوئام المدنيّ، وإصلاح الإدارة والعدالة، وإنعاش الاقتصاد، وتشجيع الاستثمار الأجنبي[٦٢]، ونالت الحكومة على موافقة البرلمان والتصويت عليها في السابع والعشرين من آب ٢٠٠٠[٦٣].

ساعدت تطورات عِدَّة داخلية وخارجية بدعم سياسة عبدالعزيز بوتفليقة في الجزائر، إذ لم يكن قانون الوئام المدنيّ وحده كافيًا لخروج الجزائر من أزمتها، إذ وقعت في ١٩٩٩ على اتفاقية مكافحة الإرهاب، وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، وتغير الموقف الدولي على مكافحة الإرهاب ومنها الولايات المتحدة الأمريكية أسهمت بصورة كبيرة في الوضع الداخلي في الجزائر[٦٤]، وكان للأزمتين الاجتماعية والثقافية أثر في الجزائر، ولاسِيَّمَا ما يعرف بـ"**الربيع الأسود**"، الذي كادت خرق النسيج المجتمعي في الجزائر، لولا قرار الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة في آذار ٢٠٠٢ على تعديل الدستور.

ثالثًا- الانتخابات التشريعية والمحلية ٢٠٠٢

جرى تنظيم ثالث انتخابات تعددية في الجزائر منذ بدء قانون التعددية الحزبية عام ١٩٨٩ ، في الحادي والثلاثون من أيار ٢٠٠٢، التي سبقتها جملة من الاحداث بما يتمثل بأحداث منطقة القبائل والربيع الاسود للأمازيغ[٦٥] ، دفعت بالرئيس بإجرائه التعديل الدستوري ومن ثمَّ حالة الانقسامات التي شهدها حزبي التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية حول تشكيل لجان التحقيق بإحداث الامازيغ من لدن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الثلاثون من نسيان ٢٠٠٢،دفعت الحزبين إلى الانسحاب من الحكومة ومقاطعة الانتخابات كونهما يعدان انفسهما ممثلين عن الامازيغ ،وتنافس في الانتخابات التشريعية ١٠٠٢٥ شخصًا ينتمون إلى ٢٣ حزبًا ومن بينهم ١٢٦٦ مرشحًا مستقلًا موزعين على ١٢٣ قائمة للتنافس على ٣٨٩ مقعدًا في البرلمان[٦٦]،انطلقت الحملة الانتخابية في التاسع من آيار

٢٠٠٢،وأعلن الرئيس بوتفليقة عن أجراء انتخابات نزيهة وشفافة، وافرزت نتائجها التي أعلنت في الثالث من حزيران ٢٠٠٢ [٦٧]، بنسبة مشاركة بلغت ٤٦,٠٩% مقابل٦٥,٦٠% في انتخابات ١٩٩٧،يعود ذلك إلى مقاطعة القبائل للانتخابات، وعن عودة سلطة الحزب الواحد في الجزائر بعد فوز حزب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بأغلب المقاعد أذ حصل على ١٩٩ مقعدًا [٦٨].

والجدول رقم (٢) يبين نتائج الانتخابات التشريعية ٢٠٠٢ ،[٦٩] .

ت	الحزب	عدد المقاعد	عدد الاصوات المتحصل عليها	النسبة المئوية
١	جبهة التحرير الوطني	١٩٩	٢,٦١٨,٠٠٣	%٣٥,٥
٢	التجمع الوطني الديمقراطي	٤٨	٦١٠,٤٦١	%٨,٢
٣	حركة الاصلاح الوطني	٤٣	٧٠٥,٣١٩	%٩,٥
٤	حركة مجتمع السلم(حمس)	٣٨	٥٢٣,٦٦٤	%٧,٠
٥	مستقلون	٢٩	٣٦٥,٥٩٤	%٤,٩
٦	حزب العمال	٢١	٢٤٦,٧٧٠	%٣,٣
٧	الجبهة الوطنية الجزائرية	٨	١١٣,٧٠٠	%١,٥
٨	حركة النهضة الاسلامية	١	٤٨,١٣٢	%٠,٧
٩	حزب التجديد الجزائري	١	١٩,٨٧٣	%٠,٣
١٠	حركة الوفاق الوطني	١	١٤,٤٦٥	%٠,٢

أنمازت نتائج تلك الانتخابات في بروز حزب السلطة وعودة سلطة جبهة التحرير الوطني للساحة السياسية الجزائرية من جديد فضلًا عن تراجع الاحزاب الاسلامية بعد إنَّ حصلت على عدد غير قليل من المقاعد البرلمانية في الانتخابات السابقة ، وحصل حزب العمال برئاسة لويزا حنون ٢١ مقعدًا بعد أَنَّ حصل على اربع مقاعد في الانتخابات السابقة، كما احدثت حركة الإصلاح الوطني برئاسة عبد الله جاب الله الذي قام بأنشائها نتيجة الخلافات داخل حركة النهضة الاسلامية مفاجأة بحصولها على٤٣ معقدًا برلمانيًا [٧٠] .

وفي حزيران ٢٠٠٢ ،شكلت الحكومة برئاسة علي بن فليس للمرة الثانية وحسب نتائج الانتخابات حصلت جبهة التحرير الوطني على ١٥ حقيبة وزارية من مجموع ٣٨ حقيبة ،

وابقت وزارات السيادة الداخلية ليزيد زرهوني ، والخارجية لعبد العزيز بلخادم[٧١] ، والعدل أحمد اويحيي بدون تغيير حسب التشكيلة الوزارية السابقة [٧٢].

اما الانتخابات المحلية التي جرت في العاشر من تشرين الاول ٢٠٠٢، بمشاركة ٢٥ حزبًا و٤٨٨ قائمة ،فضلًا عن مشاركة حزب جبهة القوى الاشتراكية التي امتنعت عن المشاركة بالانتخابات التشريعية بعد اقناعها من لدن رئيس الحكومة علي بن فليس مما خلق خلافًا آخر بينها وبين التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بحجة عملها تحت سلطة الحكومة ، ووضعت الاحزاب المشاركة برامج انتخابية مختلفة تركزت على صيانة المؤسسات العامة للجزائر وتطوير التنمية المحلية ، والمساهمة في بناء الجزائر بعد سنوات الارهاب ، ولم تسمح الحكومة الجزائرية من مشاركة الذين استفادوا من قانون الوئام المدني لان ذلك يسمح بعودة نشاط الجبهات الإسلامية المنحلة بالعودة إلى الساحة السياسية الجزائرية ، وبلغت نسبة المشاركة فيها ٥٠,١١% ، بنتائج برهنت استمرار فوز جبهة التحرير الوطني بأغلب المقاعد ومن ثم التجمع الوطني الديمقراطي بالمرتبة الثانية ،وحركة الإصلاح الوطني المرتبة الثالثة وتأتي حركة مجتمع السلم، وجبهة القوى الاشتراكية من بعدها[٧٣] .

مِمَّا سبق يتضح أَنَّ نتائج الانتخابات المحلية والتشريعية وضحت بشكل مباشر نهاية عهد الأحزاب والتيارات الإسلامية ، وإخلال في ميزان القوى بين النظام السياسي الجزائري والقوى المؤثرة في الجزائر، ولاسِيَّمَا الأحزاب، فضلًا عن عدم تقبل نتائج الانتخابات من لدن المؤسسة العسكرية أدى إِلى بروز أعمال العنف، ومن ثَمَّ إعلان حالة الطوارئ، والدخول في المرحلة الانتقالية، التي وضعت الجزائر في أصعب مراحلها التاريخية بعد الاستقلال، فضلًا عن التفكير في مسألة بناء الديمقراطية، وفسح المجال أمام التعددية الحزبية، فنجدها ظاهريًا إما في الواقع، فكان هناك هيمنة واضحة لحزب عبد العزيز بوتفليقة للنظام الجزائري الحاكم على الحياة السياسية في الجزائر، ولاسِيَّما في عهد الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة.

الاستنتاجات

بعد تتبعنا للأحداث السياسية الداخلية في الجزائر بين عامي ١٩٩٩-٢٠٠٢، فقد خرجنا باستنتاجات عدة.

١. استطاع بوتفليقة من استغلال الظروف التي واجهتها الحكومات المتعاقبة من بسط نفوذهُ وسيطرته على الحكم في الجزائر.

٢. لم تكن للتعددية الحزبية أي دور يذكر، بل أصبح نظام الحزب الواحد هو النظام السائد آنذاك.

٣. كان فوز بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية وتنازل المرشحين عن منافسته قد أعطى مؤشرًا واضحًا لإيادي خفية سواء سياسية كانت أم عسكرية وقفت إلى جانب بوتفليقة للفوز في رئاستهِ .

٤. اصدر بوتفليقة قانون الوئام المدنّي في محاولة منه لإبعاد المشككين في نتائج الانتخابات، ولم يكن القانون سوى نافذة لتعزيز موقف بوتفليقة في سيطرته على الحكم بعد التأييد الذي حظى بهِ من لدن بعض الاحزاب.

Abstract

Internal Political Developments in Algeria

1999-2002

Keywords: Internal, Political, Algeria

A Ph. D. Dissertation Extracted Paper

Ph.D. Candidate
Sulaf Abdulrahman Naji

Supervisor
Prof. Muafaq Hadi Salim (Ph.D.)
University of Diyala
College of Education for Humanities

The era of President Yamin Zeroual was not able to change anything in Algeria. Violence has spread more than before, in addition to the conflict between the various political forces on the one hand and the struggle between the government and the military institution on the other hand and its failure to manage the political crisis. It did not fulfill the desires of the Algerian people to keep pace with the changes in the political arena, in addition to their failure to manage the file of dialogue with the Islamists. Finally, Yamin Zeroual left political life, to be followed by President Abdelaziz Bouteflika to put an end to the political crisis in Algeria. Bouteflika won the support of his supporters after winning the elections to initiate several reforms, including the promulgation of laws, including the Civil Harmony Law, by means of which a kind of stability was resolved in Algeria.

الهوامش والمصادر:

(١) ولد في باتنة عام ١٩٤١ ، ينحدر من قبيلة آيت ملول الأمازيغية من أبوين حرفيين، دخل زروال المدرسة الأهلية ليمياري التي عرفت فيما بعد باسم الأمير عبدالقادر، التحق بالثورة التحريرية في جبال الأوراس عام ١٩٥٧، وبعد الاستقلال أرسل لمواصلة التدريب العسكري في الأردن، ثمَّ الاتحاد السوفيتي ما بين عامي ١٩٦٥-١٩٦٦، ثمَّ باريس، وبدأ يترقى في الرتب والمؤسسات العسكرية فتولى عام ١٩٨١ إدارة المدرسة التطبيقية، ومن ثمَّ الإدارة الأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة في بشرشال عام ١٩٨١، وترقى إلى رتبة عقيد عام ١٩٨٢، وجنرال عام ١٩٨٧، ومن ثمَّ قائدًا للقواعد القوات البرية عام ١٩٨٩، عُيّنَ سفيرًا في بوخارست برومانيا ١٩٩٠_١٩٩١، لكنه ترك العمل الدبلوماسي، لأَنَّهُ يختلف عن طموحه العسكري. للمزيد ينظر: ناظم عبدالواحد الجاسور، الجزائر محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي، دار المسيرة للنشر، عمان، ٢٠٠١، ص٢٠١-٢٠٢؛ رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ – تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقبلية، دار المعرفة، الجزائر، ٢٠٠٩.ص٣٥٩-٣٦٠.

(٢) نجيب بن المبارك، نجيب بن لمبارك، تحفة البصائر في ذخائر مدينة الجزائر، البصائر للنشر، الجزائر، ٢٠١٣، ص٧٦١.

(٣) ولد في مدينة برج بوعريريج شرق الجزائر عام ١٩٣٠، انخرط مناضلًا بصفوف الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وجبهة التحرير الوطني ، وبعد الاستقلال عين أمينًا عامًا في وزارة الإعلام ومن ثمَّ عمل مستشارًا للرئيس هواري بومدين خلال المدة ١٩٦٨_١٩٧٠ وبعدها أصبح امينًا عامًا لرئاسة الجمهورية حتّى عام ١٩٨٠، ومن ثمَّ عمل سفيرًا لدى السويد وإسبانيا ولدى هيئة اليونسكو خلال المدة ١٩٨٩_١٩٩٢.للمزيد ينظر: نجيب بن لمبارك ، المصدر السابق، ص ٤١٨_٤٢٥.

(٤) صحيفة الحياة العربيّة، لندن، العدد١٣٠٩١، ٨ كانون الثاني ١٩٩٩.

(٥) نجيب بن لمبارك، المصدر السابق، ص٧٦١.

(٦) ناظم عبدالواحد الجاسور، المصدر السابق، ص٩٦.

(٧) ولد في مدينة البليدة عام ١٩٤٢، نشأ وترعرع وسط أسرة محافظة، شارك في الثورة التحريرية الجزائرية، بعد الاستقلال عُيّنَ مديرًا لمركز التعريب في الجامعة المركزية في الجزائر، ألقي القبض عليه عام ١٩٧٥ وسُجِنَ بتهمة التآمر على النظام بعد هواري بومدين، وحكم عليه بالسجن لمُدّة ١٥ عامًا، مؤسسًا لرابطة الدعوة الإسلامية، وجمعية الإرشاد والإصلاح، وحركة المجتمع الإسلامي. للمزيد ينظر: وصفي عاشور أبو زيد، وداعًا محفوظ نحناح، رمز الإسلام المعتدل في الجزائر، دار التوزيع للنشر، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢٨-٣٢.

(٨) المصدر نفسه، ص٩٦-٩٧.

(٩) نجيب بن لمبارك، المصدر السابق، ص٧٦١.

(١٠) ولد في وجدة عام ١٩٣٧ ، دخل صفوف جيش التحرير الوطني عام ١٩٥٦، مارس مهام عِدَّة ، والتحق بهيئة قادة الأركان العامة، وقاد جبهة مالي لإحباط محاولة تقسيم الجزائر عام ١٩٦٠، وبعد الاستقلال عُيّنَ وزيرًا للشباب والرياضة، ومن ثمَّ وزيرًا للخارجية، وأصبح رئيسًا للجمهورية عام ١٩٩٩. للمزيد ينظر: عبدالوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج٣،المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص٨٣٧.

(١١) بلغيث عبدالله، الانتخابات والاستقرار السياسي في الجزائر، دراسة في النظام والسلوك الانتخابي، مكتب الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، ٢٠١٧،ص٢٨٤.

(١٢) ناظم عبدالواحد الجاسور، المصدر السابق، ص٩٨.

(١٣) ولد في مدينة ميشلي التابعة لولاية تيزي أوزو عام ١٩٢٦ ، انضم إلى حزب الشعب الجزائري عندما كان طالبًا في المرحلة الثانوية، كان يرى أَنَّ الكفاح المسلح خير وسيلة للحصول على الحقوق إلى جانب العمل السياسي، قام بأدوار فعالة، يُعدّ ثاني رئيس للمنظمة الخاصة، وأحد أعضاء الوفد الخارجي الممثل لجبهة التحرير الوطني في القاهرة، وعضوًا في المجلس الوطني، وأحد المختطفين الخمسة في حادثة اختطاف الطائرة، تعرّض للسجن والنفي. للمزيد ينظر: حسين آيت أحمد، روح الاستقلال مذكرات مكافح (١٩٤٢-١٩٥٢)، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، ٢٠٠٢؛ يحيى سعيد عبداللطيف ياسين، حسين آيت أحمد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية (١٩٢٦-١٩٦٦) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كليّة الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٨.

(١٤) ولد في مدينة قسنطينة عام ١٩٤٣، والتحق بصفوف الثورة الجزائرية، وبعد الاستقلال عُيّنَ عام ١٩٦٨ في دائرة التشريفات لرئاسة الجمهورية، ومن ثمَّ رئيسًا لها عام ١٩٧٩، وجرى تعيينه عام ١٩٨٤ أمينًا عامًا لمجلس الوزراء. للمزيد ينظر: مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج٧، مؤسسة هانياد، بيروت، ١٩٩٣،ص٢٩٤.

(١٥) ولد في مدينة تلبسة عام ١٩٤٠، من عائلة فقيرة، درس على يد الشّيخ العربيّ التبسي، ودرس الرياضيات في جامعة الجزائر، وعمل بشركة سونلغاز التي ساعدته في الحصول على منحة لإكمال دراسته بباريس، وتخصص بالكيمياء الفيزيائية، عُيّنَ عضوًا للجنة الاقتصادية لحزب جبهة التحرير الوطني، ثمَّ أمينًا عامًا لوزارة المالية بين الأعوام ١٩٨٧-١٩٩٠، ومن ثمَّ وزيرًا للتجهيز عام ١٩٩٢-١٩٩٣.للمزيد ينظر: نجيب بن لمبارك، المصدر السابق، ص٣٦١-٣٧٣.

(١٦) ولد في ولاية سكيكدة عام ١٩٥٦ ، أكمل دراسة الحقوق بجامعة العلوم القانونية بقسنطينة عام ١٩٧٨، أسس جماعة الإخوان المسلمين في الجزار عام ١٩٧٤، بوصفه أحد قيادات جماعة الإخوان المسلمين في مصر، سعى إلى إقامة خطاب سياسي معتدل، اعتقل من قبل القوات الحكومية أكثر من

مرة بين المُدّة ١٩٨٢-١٩٨٦، بتهمة التحريض على الأمن العام عن طريق خطبه الدّينية، وفي عام ١٩٨٨ أنشأ جمعية النهضة للإصلاح الثقافي والاجتماعي وتحولت إلى حزب النهضة عام ١٩٩٠، وأنشق عنها ليؤسس حركة الإصلاح الوطني عام ١٩٩٩. للمزيد ينظر: أحمد مراني، الفتنة: شهادة أحمد مراني، عضو مؤسس الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الجزائر، ١٩٩٠، ص٨٤.

(١٧) ولد في مدينة سطيف عام ١٩٣٢، وهو ابن الشّيخ محمد البشير الإبراهيمي، درس الطب وحاز على الدكتوراه إلى جانب دراسته كان يدير الصحيفة الناطقة باللغة الفرنسية الشاب المسلم ١٩٥٢-١٩٥٤، انتخب رئيسًا للمؤتمر التأسيسي للاتحاد العام للطلبة المسلمين في فرنسا عام ١٩٥٥، اعتقلته السلطات الفرنسية عام ١٩٥٧ وأفرج عنه عام ١٩٦١، تقلد مناصب عِدَّة، إذ جرى تعيينه وزيرًا للتعليم الوطني عام ١٩٦٥، ثمَّ وزيرًا للإعلام والثقافة ما بين ١٩٧٠-١٩٧٧، ثمَّ وزيرًا للخارجية بعهد الشاذلي بن جديد حتّى عام ١٩٨٨. للمزيد ينظر: أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، أحلام ومحن ١٩٣٢-١٩٦٥، ج١، دار قصبة للنشر، الجزائر، ٢٠٠٦؛ فراس البيطار، ج١، فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، دار أسامة للنشر، عمان، ٢٠١٣،ص٣٥٦-٣٥٧.

(١٨) ولد في ولاية الشلف عام ١٩٣٢ ، درس في ثانوية الامير عبد القادر في الجزائر وإلى جانب دراسته للطب التحق بالعمل الثوري والسياسي عام ١٩٥٥لأيمانه بالقضية الجزائرية وثورتها التحريرية ، فقاد العلميات العسكرية في الجبال وعينه قائدًا للولاية الرابعة . للمزيد ينظر: بشير بلاح وآخرون ، تاريخ الجزائر المعاصر ١٨٣٠_١٩٨٩،ج٢،دار المعرفة ،الجزائر ، ٢٠١٠ ، ص٢٨٣.

(١٩) فراس البيطار، المصدر السابق، ص٩٨؛ بلغيث عبدالله، المصدر السابق، ص٢٨٤-٢٨٥.

(٢٠) يحيى أبو زكريا، الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبدالعزيز بوتفليقة، دار ناشري للنشر الالكتروني، ٢٠٠٣،ص١٠٧.

(٢١) ولد في ولاية جيجل عام ١٩٥٠، وبعد ثلاثة أعوام من ولادته قررت عائلته الانتقال إلى العاصمة، إذ نشا ودرس فيها، حاصل على شهادة في العلوم المالية في جامعة الجزائر، وعمل بعدها بعدد من المؤسسات العمومية إلى أَنْ أسس شركة خاصة، برز إعلاميًا في الكتابة في الصحف باللغة الفرنسية، وفي عام ١٩٨٩ أسس حزبه التجديد الجزائري. للمزيد ينظر: فراس البيطار، ج٢، المصدر السابق، ص١٠٣٤-١٠٣٥.

(٢٢) ولد في غرب الجزائر عام ١٩٣٧ ، عمل عضوًا في جبهة التحرير الوطني، وبعد الاستقلال عُيّنَ سكرتيرًا في الأشغال العامة عام ١٩٦٤، ومن بعدها عُيّنَ رئيسًا لمؤسسة سوناطراك عام ١٩٦٦، وعُيّنَ وزيرًا للطاقة والصناعات البتروكيماوية في المُدّة ١٩٧٧-١٩٧٩، وفي العام ذاته أُبعد عن السلطة، ومن ثمَّ عُيّن وزيرًا للمالية عام ١٩٩٨، ومن ثمَّ رئيسًا للوزراء حتّى عام ١٩٩٢. للمزيد ينظر: ناظم عبدالواحد الجاسور، المصدر السابق، ص١٩٨-١٩٩.

(٢٣) المصدر نفسه، ص١٠٧-١٠٨.

(٢٤) سليمان الرياشي وآخرون، سليمان الرياش وآخرون، الأزمة الجزائرية – الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ١٩٩٩،ص٥٤٦؛ نجيب بن لمبارك، المصدر السابق، ص٧٦٢.

(٢٥) صحيفة المجاهد الأسبوعي، الجزائر، العدد٢٠١٣، ٨ آذار ١٩٩٩.

(٢٦) ناظم عبدالواحد الجاسور، المصدر السابق، ص٩٨.

(٢٧) نجيب بن لمبارك، المصدر السابق، ص٧٦٢؛ رياض الصيداوي، الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر، مجلة المستقبل العربيّ، العدد٢٤٥، بيروت، تموز ١٩٩٥، ص٤١؛ سليمان الرياشي وآخرون، المصدر السابق، ص٥٤٧.

(٢٨) نجيب بن لمبارك، المصدر السابق، ص٧٦٢-٧٦٣؛ صحيفة العرب اليوم، عمان، العدد٧٠٥، السنة الثانية، ٢٢ نيسان ١٩٩٩.

(٢٩) صحيفة العرب اليوم، عمان، العدد٧٠٥؛ يحيى أبو زكريا، المصدر السابق، ص١١٠.

(٣٠) ناجي عبدالنور، تجربة الانتخابات الجزائرية في ظل نظام التعددية السياسية ١٩٩٠-٢٠٠٧، منشورات جامعة باجي مختار، الجزائر، ٢٠٠٨، ص١١٤-١١٥.

(٣١) رياض صيداوي، المصدر السابق، ص٤١؛ ناظم عبدالواحد الجاسور، المصدر السابق، ص١٠٤.

(٣٢) الصحيفة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد٢٩، السنة السادسة والثلاثون، ٢١ نيسان ١٩٩٩؛ سليمان الرياش وآخرون، المصدر السابق، ص٥٤٧؛ ناظم عبدالواحد الجاسور، المصدر السابق، ص١٠٤؛ بلغيث عبدالله، المصدر السابق، ص٢٨٥-٢٨٦.

(٣٣) ولد في ولاية غرداية عام ١٩٤٦ ، درس الاقتصاد في الجزائر واكمل دراسته العليا في كندا وعند عودته إلى الجزائر عمل استاذًا بالمعاهد العليا والجامعات الجزائرية، تم تعينه وزيرًا للطاقة عام ١٩٩٤ومن ثمَّ وزيرًا للمالية . للمزيد ينظر: نجيب بن لمبارك ، المصدر السابق، ص٤٢٦_٤٣٣.

(٣٤) ناجي عبدالنور، المصدر السابق، ص٢١٥.

(٣٥) ولد في ولاية غرداية عام ١٩٤٦ ، درس الاقتصاد في الجزائر واكمل دراسته العليا في كندا وعند عودته إلى الجزائر عمل استاذًا بالمعاهد العليا والجامعات الجزائرية، تم تعينه وزيرًا للطاقة عام ١٩٩٤ومن ثمَّ وزيرًا للمالية . للمزيد ينظر: نجيب بن لمبارك ، المصدر السابق، ص٤٢٦_٤٣٣.

(٣٦) ولد في ولاية تيزي أوزو عام ١٩٥٢، درس بالمدرسة الوطنية للإدارة العريقة، وكذلك العلوم السياسية، عُيّن عام ١٩٧٨ بوزارة الخارجية، ومن ثمَّ عمل مستشارًا بالبعثة الجزائرية الدائمة على هيئة الأمم المتحدة لمُدّة ثلاثة أعوام، وفي عام ١٩٨٩ عُيّن مستشارًا بديوان وزارة الخارجية، ومن ثمَّ سفيرًا بجمهورية مالي عام ١٩٩٢، ومن ثمَّ عُيّن عام ١٩٩٤ مديرًا للحملة الانتخابية للانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٥. للمزيد ينظر: نجيب بن لمبارك، المصدر السابق، ص٣٧٦-٤١٦.

(٣٧) المصدر نفسه، ص٢١٥.

(٣٨) ناظم عبدالواحد الجاسور، المصدر السابق، ص٩٩-١٠٠.

(٣٩) محمد علي داهش، المغرب العربيّ المعاصر (الاستمرارية والتغيير)، الدار العربيّة للموسوعات، بيروت، ٢٠١٤،ص١٥٢-١٥٣.

(٤٠) ناظم عبدالواحد الجاسور، المصدر السابق، ص١٠؛ فرانسوا كليمونصو وآخرون، الجماعات الإسلامية المسلحة، تر: عبدالرحيم حزل، إفريقيا الشرق للطباعة والنشر، الدار البيضاء، ٢٠٠٣، ص١١٨.

(٤١) ناظم عبدالواحد الجاسور، المصدر السابق، ص١٠-١٠٩؛ نجيب بن لمبارك، المصدر السابق، ص٧٩١-٧٩٤.

(٤٢) نجيب بن لمبارك، المصدر السابق، ص٧٨٥؛ عبدالمجيد عمراني، نداء إلى حضارة واحدة لعالم واحد، دار اليازوري العلميّة، عمان، ٢٠١٦، ص١٣٤.

(٤٣) ناظم عبدالواحد الجاسور، المصدر السابق، ص١٠٨؛ الصحيفة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد٦٦، السنة السادسة والثلاثون، ٢١ أيلول ١٩٩٩.

(٤٤) نور الدِّين خبايه، المصالحة الجزائرية، nog منظمة دولية غير حكومية، ٢٠١٤، ص٣٧.

(٤٥) رشيد تلمساني، الجزائر في عهد بوتفليقة الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، أوراق كارنيغي للنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص٧؛ مجموعة مؤلفين، أطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربيّة، المركز العربيّ للأبحاث والدراسات، قطر، ٢٠١٥، ص٥٢١-٥٢٢.

(٤٦) ناظم عبدالواحد الجاسور، المصدر السابق، ص١٠٩.

(٤٧) صحيفة الحياة العربيّة، لندن، العدد١٣٤٣٧، ٢٢ كانون الأوّل ١٩٩٩.

(٤٨) ناظم عبدالواحد الجاسور، المصدر السابق، ص١١١.

(٤٩) المصدر نفسه، ص١١-١١٢.

(٥٠) صحيفة الخبر، الجزائر، العدد٢٧١٧، السنة التاسعة، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٩٩؛ نجيب بن لمبارك، المصدر السابق، ص٧٩٥.

(٥١) ناظم عبدالواحد الجاسور، المصدر السابق، ص١٠٩-١١٠.

(٥٢) فرانسوا كليمونصو وآخرون، المصدر السابق، ص١١٨؛ صحيفة الحياة، الجزائر، العدد١٤٤٢، ٢ ٨ كانون الأوّل ١٩٩٩.

(٥٣) ناظم عبدالواحد الجاسور، المصدر السابق، ص١١٠-١١١.

(٥٤) فرانسوا كليمونصو وآخرون، المصدر السابق، ص١٢٠.

(٥٥) مجموعة باحثين، الشعائر الدموية جبهة الإنقاذ الجزائرية من التأسيس إلى النكبة، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، ٢٠١٠، ص٢٢٦-٢٢٩.

(٥٦) ناجي عبدالنور، المصدر السابق، ص٢١٦.

(٥٧) رابح لونيسي، المصدر السابق، ص٣٨٢-٣٣.

(٥٨) ولد في ولاية باتنة شمال شرق الجزائر عام ١٩٤٤ ، درس القانون وتم تعينه عام ١٩٦٤ قاضيًا بمحكمة البليدة ومن ثمَّ مدعيًا عامًا عام ١٩٧٠ في باتنة ، وعضوًا في نقابة المحامين للمدة ١٩٧٤_١٩٨٣وبعدها رئيسًا للنقابة ،وأحد الاعضاء المؤسسين للرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان ،ومن ثمَّ شغل منصب وزيرًا للعدل للمدة ١٩٨٨-١٩٩١وبعد الحرب الاهلية ابتعد عن الحياة السياسية وأختفى عن الانظار حتّى عام ٢٠٠٠. للمزيد ينظر:.Richard J. Thomas &Roger East, Leader Profiles of people in power : The worlds Government, London ,2003.p9.

(٥٩) رابح لونيسي، المصدر السابق، ص٣٨٣.

(٦٠) ولد في مدينة سوق أهراس شرق الجزائر عام ١٩٢٤، أنتقل إلى تونس ودرس بجامع الزيتونة ، أنخرط بالعمل السياسي مبكرًا فانضم لحزب الشعب الجزائري ومن ثمَّ لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وأحد أبرز قادة الثورة الجزائرية في القاعدة الشرقية ، له دورًا كبيرًا بفتح جبهة مالي والدفاع عن القضية الصحراء الغربية. للمزيد ينظر: بشير بلاح وآخرون ، المصدر السابق ، ج٢ ص٢٨٦.

(٦١) ناجي عبدالنور، المصدر السابق، ص٢١٧-٢١٨.

(٦٢) المصدر نفسه، ص٢١٧.

(٦٣) نجيب بن لمبارك، المصدر السابق، ص٧٩٨.

(٦٤) مجموعة باحثين، المصدر السابق، ص١٩٠.

(٦٥) اسم أطلق على سكان الشمال الإفريقي، يعود نسبهم إلى مازيغ بن كنعان بن حام بن نوح (عليه السلام)، وعرفوا في التاريخ بأسماء متعددة: (الأماسيد، والنوميد لين، والموريتانين، واللبيون)، واشتهرت تسمية الأمازيغ على البربر، وهي تسمية سياسية، بسبب رفضهم الخضوع للنفوذ الاستعماري، فشعارهم: "**نموت ولا ننحني**"، ويستوطن الأمازيغ في الجزائر على أربع مناطق: (القبائل الكبرى، وغرادية، والأوراس، والصحراء). للمزيد ينظر: عز الدّين المناصرة، المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب: إشكالية التعددية اللغوية، دار الشروق، عمان، ١٩٩٩، ص٧٩-٨٠؛ بوزياني الدراجي، القبائل الأمازيغية أدوارها – ومواطنها – وأعيانها، دار الكتاب العربيّ، ط٤، بيروت، ٢٠١٠؛ جنان عبدالكريم عبد الحسن، المسألة الأمازيغية في الجزائر (١٩٤٥-١٩٩١) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كليّة التربيّة للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

(66) ICG ,International Crisis Group ,Diminishing Returns :Algeria 's 2002 Legislative Elections, ICG Middle East Briefing, Algeria\ Brussels,24 June 2002,p 1-2.

(٦٧)مصطفى بلعور، الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الجزائر ١٩٩٩_٢٠٠٧: استمرارية أم حل للأزمة ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر ، عدد خاص ، نسيان ٢٠١١، ص ١٧٣.

(68) Ahmed Aghrout & Redha M. Bougherira, Algeria in transition reforms and development prospects, London, 2004, p 200- 203.

(69)Ibid. p 203.

(٧٠) ناجي عبد النور، المصدر السابق، ص ١٧٣_١٧٤.

(٧١) ولد في بلدة أفلو بولاية الاغواط عام ١٩٤٥، عين عام ١٩٧٢_١٩٧٧ مديرًا للعلاقات الدولية برئاسة الجمهورية الجزائرية ، وعضوًا بالمجلس الوطني الشعبي خلال المدة ١٩٧٨_١٩٩١، ومن ثم عضوًا بالمكتب السياسي بجبهة التحرير الوطني ، وتولى منصب وزيرًا للخارجية بعهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة. للمزيد ينظر: توفيق المديني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل: دراسة تاريخية سياسية، اتحاد الكتاب العربي، دمشق، ٢٠٠٦، ص٢٩٨.

(٧٢) ناجي عبد النور، المدر السابق، ص ٢١٨_٢٢٠.

(٧٣) صالح بلحاج ، السلطة التشريعية: الغائب الاكبر في النظام السياسي الجزائري، دار قرطبة ، الجزائر، ٢٠٠٦، ص ١٥٠-١٥١.